

وكان كل منهما قريباً منه والمختر قريباً له في الاستعمال نا شيبه ان يعتمل
ايضا وبين النسبة والثلاثة وتلقا قال والمدح هو الشا على الجميل
مطلقا احيانا كان انعم قول صدق زيد على علمه وكرم مشل
عشاً لئن اشتهر على الجميل لا يحسن ان يكون نفسه اختياراً بل عموماً ان يكون
طريقه وسبب تخصيصه لاختياره كما الاول وان يكون آثاره ونحوه كما في اللطاف
ولا نقول حمدته على حسنه بل مدحته لكونه لمن غير اختياره فيكون
بينهما عموم وخصوص وطلوع وظهور لم يقع قوله وقيل هما احوال القائل
صاحب الكنان فيقال اراءه الاضحة الثلاثة في الاشتقاق الكبير لا الترادف
لانه الفايع في كته ولا يحد خصص الجميل الاختيارى والمدح بوجه وعين
ورداً لاوله باء قال في الفاير هو المدح والوصف الجميل انه جعل يقبض
المدح على الهم بقبضاً للحوال ان تنبض المدح هو الجميل والهم لان
المدح يطلق على الفناء الحاضر اليه الوصف الجميل ويقابل الهم وقد يخص
بعد المائدة في مقابل المدح والحمد للشارب والكلام في المدح الاول ورد
الثاني ان صاحب الكشاف صرح في تفسيره قوله نعم ولكن الله يحب اليكم
الايمان بان المدح لا يكون بفعل الغير ما قول المدح الجاهل وحسن الوجه
فالمدح عنده ايضا مخصوص بالاختيارى وانما ترك بقدا لاختياره في
تعريفه لانه اعماداً على الامثلة فانه اختياريه وانما لانه اذا فعل الجميل
وهو الاختيارى يكون مترادفين يكون المدح عليه كالمحى وجملة اختيارياً
ومنهم من عثر الظاهر وحمل كلامه على الترادف بان لا يعتبر الاختيارى
كل منهما والحق هو الاول ثم قال والشكر مقابلة للثمة قوله لا يعتقد
اي جعل المنعم عليه كالمقول وغيره مقابلة للثمة بان يشيخ المنعم
لاقامة بلسانه ويحمد مجزولهم ويعتقد انصافه بصفات الكمال
بقية قال الشاعر فانكم لتعاهم مني ثلثة بيدي ولساني الضمير
المحمى مثل هذا استشهد به معنوي على ان الشكر يطلق على افعال
المؤازرة الثلاثة فانه جعلها اباراد النعمة جزاء لها متفرغاً عليها وكلها حق

جزء للثمة

جزء للثمة عرفنا يطلق عليه الشكر لغة فربيل ومن يشبهه اذك زعمو
ان المقصود بجزء التفضل لجميع الشكر لا الاستشهاد على ان لفظ الشكر
يطلق عليها فانه يميز كونهما قولاً وبه تحت لان الاستشهاد
ليس الا لاثبات الدعوى وهو منها اطلاق الشكر لغة على افعال الجوارد
الثلاثة فينتوقف عليه بالضرورة وقد جعل المدح جزاء من اشيات
الاستشهاد وماذا الا الادور ظاهر على ان قوله وكلها هو جزاء للثمة
عرفنا يطلق عليه الشكر لغة ممنوع لانه من دليل يعتبر به كيف وقد
قال المعنى الطيبي كونه الشكر صادراً من هذه الثلاثة انما هو معروف
الاصوليين والافان الشكر الدعوى ليس الا باللسان وحده وقال في جعل
اللفظة الشكر الشا على الانسان يعرف بوجه وقد عرفنا انباء بحكم
جميل والجملة هذا القائل قال بعد هذا الكلام قوله كثر من الناس
ان الشكر في اللغة باللسان وحده فاصد غير قليل كيف يدفع بجزء
الدعوى بل دليل وقد اتقنت من نحوى كلابى بان القول ما ظلت
حذام فان قيل سلكت الاستشهاد لكن المفهوم من جعل الشاعر
المجموع بازاء النعمة اطلاق الشكر عليه لا يحل ولا منها اجيب بان
الشكر يطلق على فعل اللسان اتفاقاً وانما الاستشهاد في اطلاقه على فعل
القلب والجوارح فلما جمع ما مع القول وعداه ثلثة علم ان كل واحد
منها شكر على حدته فان الواو فيه كالواو في قولهم الجوارح انسان
وفرس اقوام السكجب بن بخل ومسل واغترض بان الشكر لا يجزى ان يكون
مشتركا بين جعل اللسان وحده وبين فعل الجموع ويمكن الابهت من الثاني
فلم يفرم اطلاقه على كل واحد منهما كما هو المطلوب واجيب بان الاشتراك
خلاف اصله ورد بان لا يوضع الاحتمال المنافي للاستدلال اقول مطلق
الاحتمال لا ينافي في حتم الاستدلال لا سيما احتمال الاشتراك فانه اضعف
من احتمال الجواز وهذا لا ينافيها فلا يلائمها الا في اولها وانما المنافي
هو احتمال الناشئ عن الدليل وهو مقود منها فتنذر بمعنى البيت بما اقم

جزء للثمة